تقدير موقف .. حول

"مستقبل العلاقات الأردنية الأمريكية في ضوء توجهات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب"

"المحددات والخيارات"

عمان– الأردن

7 نيسان 2025

عقد مركز الأمة يوم 2025/4/7 حلقة نقاشية محدودة ومغلقة لقراءة أهم محددات الموقفين الأردني والأمريكي في إدارة العلاقة، واستشراف مستقبل العلاقة الأردنية الأمريكية في ضوء المتغيّرات السياسية والاقتصادية المتعلّقة بتوجهات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب خلال الشهور الأولى لتسلمه مهامه الرئاسية.

أولًا: أبرز المتغيّرات:

من أهم المتغيّرات التي شهدتها الشهور الماضية من ولاية ترمب الثانية وأثارت قلق الأردن، ويُرجّح أن تؤثر على مسار العلاقة الأردنية الأمريكية:

1. ضغوط الإدارة الأمريكية القوية على الأردن لقبول تصوّر ترمب بخصوص تهجير سكان قطاع غزة واستضافة أعداد كبيرة منهم على الأراضي الأردنية. حيث شكّل اللقاء المثير للجدل بين الملك وترمب في البيت الأبيض في 2025/2/11 محطة محرجة في مسار العلاقة بين الطرفين.
2. تأييد إدارة ترمب لتوجهات اليمين الإسرائيلي بخصوص ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية وبسط السيطرة الإسرائيلية عليها.
3. تعليق إدارة ترمب للمساعدات الأمريكية للأردن في 2025/1/29 ، وممارسة عملية ابتزاز واضحة للحصول على تنازلات سياسية تتعلّق بموافقته على استضافة أعداد كبيرة من الهجرين من قطاع غزة.
4. فرض الإدارة الأمريكية في 2025/4/3 رسومًا جمركية بنسبة 20 % على الصادرات الأردنية للولايات المتحدة.

وكان الرئيس ترمب قرر في 2017/12/6 خلال ولايته الرئاسية الأولى نقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة، في تهديد لمستقبل المدينة ولدور الأردن في رعاية المقدسات.

ثانيًا: محددات الموقف الأردني في إدارة العلاقة مع إدارة ترمب

تبرز المحددات والعوامل التالية التي تؤثر في إدارة الأردن لعلاقته مع إدارة ترمب:

1. مأزق الخلفية والارتباط التاريخي بين الأردن والولايات المتحدة، والذي تحوّل إلى عبء على العلاقة بين البلدين. حيث نشأت علاقة تحالفية مع الولايات المتحدة كقوة عظمى ضامنة يحرص الأردن بشكل كبير على تجنّب الصدام مع توجهات السياسية في المنطقة.
2. الأطماع الإسرائيلية المتزايدة في ظل حكومة اليمين المتطرّف بضم مساحات واسعة من الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية وبالتوسع جغرافيًا خارج حدود فلسطين المحتلة. حيث برزت نزعة توسعية قوية خلال الشهور الفائتة في السلوك الأسرائيلي عبر التهديد بإعادة احتلال قطاع غزة، ورفض الانسحاب من مناطق احتلها الجيش الإسرائيلي جنوبي لبنان، والتوغل لمسافات بعيدة داخل الأراضي السورية والسيطرة على مساحات واسعة في

الجولان. ووفّرت تصريحات الرئيس ترمب ضوءًا أخضر لتلك السياسة التوسعيّة، حيث أشار إلى صغر مساحة "دولة إسرائيل" وإلى الحاجة لزيادة تلك المساحة.

3. تهديدات اليمين الإسرائيلي المتطرّف بتغيير النظام السياسي في الأردن، وحديثه المتواصل عن تزايد احتمالات حصول فوضى في البلاد. وخشية الجانب الرسمي من تغيّر القناعات لدى مؤسسات القرار السياسي والعسكري والأمني في (إسرائيل) تجاه استقرار النظام السياسي في الأردن، ومخاوفه من احتمالات تماهي إدارة ترمب مع تلك التهديدات الإسرائيلية كورقة ضغط لابتزاز تنازلات سياسية.
4. ضعف الموقف العربي وشعور الجانب الرسمي في الأردن بحالة انكشاف وضعف في الإسناد العربي لأية مواقف قوية، وصعوبة الرهان على موقف عربي جماعي في التصدّي لتوجهات ترمب واليمين الإسرائيلي المتطرّف تجاه الضفة والقطاع والتوسّع خارج الحدود.
5. ضعف موقف القوى الدولية غير الولايات المتحدة في مواجهات سياسات ترمب، وشعور الأردن بصعوبة الرهان على مواقف تلك القوى وعلى إمكانية تقديمها دعمًا قويًا مؤثرًا للأردن يعزز قدرته على الصمود والممانعة في مواجهة الضغوط الأمريكية.
6. غياب عملية سياسية وطنية شاملة في الأردن وعدم الجديّة بتعزيز مناعة الجبهة الداخلية في مواجهة التحديات والأطماع الخارجية.
7. ضعف قدرة المعارضة والأحزاب السياسية في الضغط على خيارات الجانب الرسمي بخصوص خيارات إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة.
8. غياب تأثير المؤسسات الوطنية المختلفة، وبضمنها المؤسسة البرلمانية، في التأثير باتجاهات القرار السياسي الرسمي تجاه العلاقة مع إدارة ترمب.

ثالثًا: محددات الموقف الأمريكي في إدارة العلاقة مع الأردن

في المقابل تبرز العوامل التالية المؤثرة في توجهات الموقف الأمريكي لإدارة العلاقة مع الأردن:

1. التزام أمريكي قوي تتضح ملامحه في دعم الرؤية اليمينية الإسرائيلية تجاه الوضع الفلسطيني والإقليمي وفي الإصرار على توفير غطاء للإجراءات الإسرائيلية داخل فلسطين المحتلة وفي محيطها الجغرافي.
2. شعور إدارة ترمب، ووكيلها الحصري الإسرائيلي، بتوفّر فرصة غير مسبوقة لإعادة ترتيب الأوضاع السياسية والأمنية في الإقليم لصالح أخضاعة للإرادة والهيمنة الأمريكية، وبما يشمل دور فلسطين والأردن وسوريا ولبنان ومصر والعراق وإيران والحوثيين وحزب الله.
3. أزمة مالية ضاغطة وخسائر كبيرة تكبّدتها بورصة "وول ستريت" بعد وصول ترمب إلى رئاسة الولايات المتحدة، وتفاقمها بعد قراره الأخير برفع الرسوم الجمركية. وفي ذات الوقت استمرار رهانات إدارة ترمب على إمكانية تحقيق

مكتسبات إقتصادية مهمة عبر السياسات الحمائية وكذلك عبر ممارسة الضغوط على أوكرانيا لمقايضة ثرواتها باتفاق مع الولايات المتحدة بخصوص الحرب الروسية الأوكرانية.

4. انقسام سياسي ومجتمعي أمريكي بتأثير توجهات الرئيس ترمب الهادفة إلى إحكام السيطرة وتصفية "مؤسسات الدول العميقة" في الولايات المتحدة.
5. استراتيجة الرئيس ترمب لتعزيز نفوذ الولايات المتحدة عالميًا ولتحقيق شعار "أمريكا القوية أو العظيمة".
6. البُعد الشخصي لترمب، ورغبته بالبروز كشخصية قوية قادرة على فرض إرادتها، وتملك الجرأة على الانتقال من النقيض إلى النقيض دون خشية لردود الفعل أو مبالاة بالاعتبارات والقيود الدبلوماسية والأخلاقية والقانونية.
7. غياب أي قوى أو تحالفات دولية مؤثرة وقادرة على مواجهة الصلف والاندفاع الأمريكي الذي تظهره إدارة الرئيس ترمب.

رابعًا: توجّه الجانب الرسمي في التعامل مع ضغوط إدارة ترمب

يجد الأردن نفسه في مواجهة خيارات صعبة ومربكة في التعامل مع إدارة ترمب في ظل المتغيّرات المستجدة والمؤثرة في مسار العلاقة الأردنية الأمريكية. حيث تستمر إدارة ترمب في سياساتها المندفعة وتواصل ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الأردن من أجل دفعه للتجاوب مع توجهاتها وتقديم تنازلات سياسية لقاء استمرار الدعم الاقتصادي الأمريكي.

ويروّج مؤيدو خيار التكيّف السلبي والخضوع للضغوط الأمريكية العديد من المبررات، من قبيل أن مناعة الأردن ووزنه ضمن معادلة الصراع الكبير في المنطقة لا يتيحان له التأثير بصورة كبيرة في مجريات الأحداث في المنطقة ولا يسعفانه في مواجهة سياسات ترمب تجاه الأردن والمنطقة، وأن الرهان على الدعم العربي والدولي لموقف أردني قوي رهان خاسر، وأنه ليس ثمة خيار واقعي أمام الأردن سوى التساوق مع توجهات إدارة ترمب وتجنّب الدخول في أي اشتباك معها، وحتى لو كان لهذا الخيار تداعيات سلبية على علاقة الجانب الرسمي مع الحالة الشعبية، لأن الجانب الرسمي قادر على التعامل مع المعارضة الداخلية لكنه لا يملك أوراق قوة كافية لمعارضة توجهات الإدارة الأمريكية.

ويظهر سلوك الجانب الرسمي في الآونة الأخيرة، على صعيد الخطاب السياسي والإجراءات العملية، أنه اختار عمليًا التكيّف مع توجهات الإدارة الأمريكية، وأنه ليس في صدد البحث عن خيارات تتيح له تطوير الموقف في الممانعة ومواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية من قبيل العودة إلى المجتمع والحالة الوطنية لتعزيز عوامل المنعة الداخلية في مواجهة الضغوط والتهديدات الخارجية.

فالتضييق الرسمي في الآونة الأخيرة على الفعاليات الشعبية للتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني ورفض جرائم الاحتلال الإسرائيلي، والتوسّع في عمليات اعتقال وتوقيف نشطاء الحراكات الشعبية المؤيدة للمقاومة الفلسطينية، يُعبر بصورة واضحة عن توجّه رسمي للتكيّف السلبي مع ضغوط الإدارة الأمريكية، ويؤذن بسياسة جديدة في التعامل مع الفعاليات الشعبية ومع التطورات السياسية في الساحة الفلسطينية.

خامسًا: خيارات مقترحة

تعتمد الخيارات السياسية عادة على علاقة النظام السياسي بمجتمعه، ومصالح نُخبه، وقوة وفعالية آليات المشاركة العامة في صنع القرار، وطبيعة مفهوم المصلحة الوطنية. وفي حال عدم الالتفات لهذه العوامل المؤثرة في تحديد الخيارات، فإن الطرف الرسمي قد يحرم نفسه من توسيع مساحة الخيارات المتاحة في مواجهة العنجهية الأمريكية والضغوط المستمرة، وربما يقود ذلك إلى الخطأ في القراءة الواقعية والموضوعية للفرص والمخاطر في البيئة الخارجية الإقليمية والدولية.

وقد خلصت الحلقة النقاشية إلى أن خيارات الأردن ليست ضيّقة ومغلقة كما يُروّج مؤيدو الخضوع والتكيّف السلبي مع الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، وأن الأردن يملك هامشًا جيدًا للتحرّك والمناورة إن هو اختار الممانعة والتكيّف الإيجابي مع المتغيّرات الإقليمية والدولية، وهو ما يتطلّب:

1. توحيد الجبهة الوطنية الداخلية وتعزيز عوامل منعتها وقوتها في مواجهة التهديدات والضغوط الخارجية.
2. فسح المجال للغضب الشعب ليتفاعل ويوجّه رسائل للإدارة الأمريكية باحتمالات حصول تطورات غير مرغوبة إن هي واصلت ضغوطها السياسية والاقتصادية على الأردن وانحيازها لجرائم الاحتلال الصهيوني.
3. ارتقاء القوى السياسية والفعل الشعبي إلى مستوى التحدي الذي يواجه الأردن ويشكّل خطرًا وجوديًّا على مستقبله.
4. تعزيز العلاقة الأردنية الفلسطينية، والوصول إلى توافقات في مواجهة الضغوط والتهديدات الأمريكية، ودعم صمود الفلسطينيين وتثبيت وجودهم على أرضهم.
5. السعي الجادّ لبناء موقف عربي جماعي وتحالف إقليمي في مواجهة الضغوط الأمريكية. حيث لا يستطيع الأردن أو أي كيان سياسي في الإقليم بمفرده أن يشكل حالة ممانعة وأن يدافع عن وجوده ومصالحه في مواجهة السياسات الأمريكية لرسم معادلات جديدة في المنطقة.
6. التحرّك على المستوى الدولي للتنسيق مع الاتحاد الأوروبي والصين وروسيا لتوفير غطاء لموقف أردني وعربي ممانع للضغوط الأمريكية.
7. تنشيط الدبلوماسية الأردنية في التحرك على مختلف المستويات العربية والإقليمية والدولية لتوضيح الموقف الأردني وحشد التأييد له في مواجهة الضغوط الأمريكية

8. إعادة النظر في الموقف من دور حركات المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على المصالح الوطنية الأردنية في ظل تنامي التهديدات الخارجية التي أضحت مخاطر وجودية. وكذلك إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي على مختلف المستويات.

انتهى،

مركز دراسات الأمة

عمان– الأردن